هل فشلت خطة أم الربيعين ام نجحت ؟!

نينوى تكشف عن قلقها وتطالب باعادة النظر في خطط قيادة العمليات

قوات عراقية في شوارع الموصل

كتابة: نوزاد شاكر

في اقل من أسبوعين، اغتال مجهولون في الموصل أستاذاً جامعياً، ومحامياً، وصحفياً، مع عدد من أفراد الشرطة، وفجروا أربعة منازل، وهاجموا باب الطوب وباب جديد بسيارتين مفخختين وقذائف الهاون، فقتل ٢٠ مدنياً وجرح نحو ٢٠٠ آخرين. واغتيل مدير بلدية الموصل، ونجا محافظ نينوى من محاولة مزدوجة لأغتياله، فضلا عن تزايد الهجمات بالعبوات الناسفة، في أنحاء متفرقة من الموصل.

هذه المؤشرات الخطيرة على ارتفاع مستوى العنف في المدينة، وضعت عملية أم الربيعين الأمنية برمتها على المحك، ودفعت بالشارع الموصلي إلى المطالبة بتفسيرات لما يجري، مع إعادة النظر بالإجراءات الأمنية المتبعة، أو في الأقل إجراء التحقيقات اللازمة للكشف عن ملابسات حوادث الاغتيال المتكررة، والإفصاح عن نتائجها لاحقا.

محافظ نينوى دريد كشمولة، علل ارتفاع وتيرة العنف في ظل استمرار العملية الأمنية، بنقص في أعداد القوات مع قلة المعدات. وقال في تصريحات صحفية، نهاية الأسبوع الماضي، أنه سيعقد اجتماعا مع قيادة عملية أم الربيعين للتباحث فيما ينقص العملية العسكرية.

احد القادة الأمنيين في الموصل، قال أن تصريح المحافظ هو لمجرد التصريح فقط، لكون قيادة العمليات مرتبطة بشكل مباشر بوزارة الدفاع، وأن رئيس الحكومة يتابع كل التفاصيل والمجريات بشكل يومي بصفته القائد العام للقوات المسلحة، لذا فلن يكون هناك أي أهمية أو دور للمحافظ في تغيير خطط قيادة عمليات نينوى، أو حتى التدخل فيها. وواصل أن العملية الأمنية حققت نجاحات كبرى، وأن العمليات الإرهابية بمجملها استهدفت المدنيين بمختلف شرائحهم، وهذا دليل قاطع على يأس الخارجين عن القانون.

وكان وكيل وزير الداخلية اللواء عبد الكريم خلف، قد توقع، بعد أيام قليلة من انطلاق عملية أم الربيعين في نينوى، أن تحدث خروقات أمنية هدفها زعزعة ثقة المواطنين بالأجهزة الأمنية، وقال أنها ستعالج من خلال خطط تم اعدادها مسبقاً.

وكانت الموصل مركز محافظة نينوى، قد تحولت في شهر أيار الماضي، إلى غرفة عمليات كبرى، حيث وفد اليها أول الأمر وزيرا الدفاع والداخلية، مع عدد من وكلائهما، ثم قدم رئيس الوزراء شخصيا، لقيادة العملية الأمنية التي أبدل اسمها من زئير الأسد إلى أم الربيعين، وأعلن عفوا عن المسلحين، وجلب معه فريقا متكاملا من جميع الوزارات، للبدء بعملية أعمار عاجلة بالتوازي مع العملية الأمنية، فتم توظيف نحو ١٦٠٠٠ عاطل بعقود لمدة ستة أشهر، وأسس لجنة لإسناد وخدمات وأعمار نينوى، واسند مهامها بشكل حصري بمستشاره زهير ألجلبي، ومنحه صلاحية إنفاق ١٠٠ مليون دولار على رواتب العقود ومشاريع عاجلة، خارج خطة تنمية الأقاليم، وأمر بأخلاء المباني الحكومية من شاغليها من الأحزاب والإفراد، وبدأت في نينوى اكبر حملة لتطهير الأجهزة الأمنية، وتم بالفعل اعتقال عدد من المدراء برتب رفيعة جدا، ونقل اخرون الى اماكن اخرى. وعلى الارض احكمت قطعات من الجيش والشرطة العراقيين، السيطرة على مدينة الموصل، بعد أن شددت الرقابة على المداخل، وتم وضع طوق أمني حول الاحياء السكنية، وخاصة التي كانت تعرف بالساخنة امنياً، وهو ما يعرف بمسك الارض، فكانت النتيجة مع الأيام العشرة الاولى من بدء العملية، حلمية بالنسبة لأهالي مدينة الموصل، لأنهم للمرة الاولى منذ خمسة اعوام، الأمن يمكن أن يتحقق، وأن المدينة يمكن أن تعود للحياة، وهذا ما يفسر التعاون غير المسبوق بين المواطنين والأجهزة الأمنية، والأخيرة باتت تعتمد وبشكل يكاد يكون كاملا على ما ترد من معلومات من المواطنين.

ضابط سابق في الجيش العراقي، وصف الأيام الاولى لعملية أم الربيعين بالمثالية، وأعتبر أن مسألة غلق الحدود، وعودة الكثير من ضباط ومراتب الجيش العراقي السابق للخدمة، من العوامل المهمة لنجاح العملية مع أمور اخرى، لكن المضي بالوتيرة نفسها في تطبيق مكن المسلحين من اعادة تنظيم انفسهم، وصارت الهجمات تتركز على الدواسة وباب جديد والنبي شيت وباب الطوب، وهي جميعا في مركز مدينة الموصل، فقتل العشرات وجرح المئات غالبيتهم العظمى من المدنيين،الأمر الذي اوحى للمواطنين بأن قيادة عمليات نينوى تفقد زمام الأمور.

وأضاف الضابط السابق، بعد اكثر من خمسين يوما على بدء العملية الامنية، اعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر بالكثير من الخطط، للمحافظة على هامش النجاح والانتقال الى مرحلة جديدة، وبالتأكيد فأن قيادة العمليات لديها خططها، وهي تدرس ما يجري على الارض بدقة. أما مجيد رشيد النعيمي عضو مجلس محافظة نينوى، فيرى أن على المواطنين الا يستعجلوا في الحكم على العملية الأمنية، وأنها قد لاتعطي نتائج آنية، ومن الطبيعي أن تكون النتائج لاحقة، في حين وجد المحامي عبد السلام حكمت أن جرائم الخطف انخفضت معدلاتها في الموصل بدرجة كبيرة، بعد نشر المفارز الثابت في عموم المناطق، وحتى حوادث الاغتيال تبقى في حدودها الدنيا قياسا بالفترات السابقة. لكن الباحث سليم صالح أكد ان مستوى العنف ارتفع بدرجة كبيرة جدا، بحيث انه صار يستهدف المسؤولين بشكل مباشر فنجا المحافظ من محاولتي اغتيال في اقل من شهر، وقائمقام الموصل من اربعة محاولات في المدة ذاتها، ونجا المتحدث باسم قيادة العمليات من محاولة اخرى، في حين استشهد مدير البلدية. وتوقع الباحث ان يستمر ذلك لحين الانتهاء من انتخابات مجلس المحافظة، في القسم الأخير من هذا العام، لتتشكل ادارة متينة للمحافظة، التي ارتفع صوت الخصومات بداخلها، وبدأ الشارع يتناقل الاخبار عن الخلافات المستحكمة.

وتساءل الباحث: عندما ترسل الحكومة ممثلاً عنها لتعيين الموظفين، وتسديد رواتبهم مع تكاليف المشاريع العاجلة، وعندما تشكل قيادة عمليات على اعلي مستوى، ويسحب الملف الامني من المحافظة، ترى فماذا بقي للسلطة الإدارية في المحافظ؟. والى أي مدى هي صحيحة المعلومات التي تحدثت عن تقليص صلاحيات المحافظ ومجلس المحافظة الى درجة كبيرة، أم هي مجرد شائعات مغرضة؟ كما يصفها البعض من المسؤولين المحليين في الموصل، مع أن المعطيات كلها تدل على واقعيتها.

الى ذلك أكد مصدر في محافظة نينوى، وجود مذكرة أمر قبض بحق رئيس مجلس محافظة نينوى الحالي هشام عبد الكريم الحمداني، وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه، ان المذكرة مصدرها الهيئة العامة للنزاهة، بتهمة تتعلق بتزوير مستمسكات رسمية، ويرى المصدر ان السبب في عدم تنفيذ الأمر، هو عدم وجود رئيس مجلس المحافظة حيث انه غاب عن رئاسة المجلس ثلاث جلسات دورية، والسبب الثاني ان هناك تحركاً من جهات سياسية لتدارك الموقف، فلو تم تنفيذ امر القبض فستكون نينوى أول محافظة عراقية، ترمي برئيسي مجلس محافظة منتخبين خلف القضبان. الأول بتهمة الاختلاس، والثاني بتهمة التزوير.

على خلفية النجاحات العسكرية التي حققها في خطة فرض القانون

صحيفة: الولايات المتحدة توجه اقمارا للتجسس على تحركات الجيش العراقي وعملياته

بغداد/ المدى

نقلت صحيفة لوس انجلس تايمز الامريكية، الاربعاء، عن مسؤولين عسكريين امريكيين ان الولايات المتحدة تتجسس على الجيش العراقي، وأن اقمار تجسس استخدمت في تعقب حركة القوات العراقية

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين عسكريين امريكيين، سابقين وحاليين، ان الولايات المتحدة "بعد ما فوجئت بالعمليات العسكرية التي نفذتها القوات العراقية مؤخرا، عمدت الى استخدام اقمار تجسس مخصصة في العادة الى رصد الاعداء، في مراقبة تحركات الجيش العراقي".

وقال مسؤولون، بحسب الصحيفة، ان ذلك "جزء من توسيع الجهد الاستخباري بعد ان فوجئ قادة امريكيون، بتوقيت اندفاع الجيش العراقي بقوة الى البصرة قبل ثلاثة أشهر".

وترى الصحيفة ان استخدام اقمار صناعية تجسسية "يضع الولايات المتحدة في موقف غير اعتيادي، من خلال استعمال اكثر تكنولوجيتها التجسسية تطورا في متابعة تحركات جيش حليف ساعدت الولايات المتحدة نفسها في انشائه، وتواصل تقديم المشورة له، بل حتى تقاتل الى جانبه".

ونقلت الصحيفة عن مسؤول سابق في الجيش الاميركي قوله ان الاقمار "تصور المواقع التي يحتلها الجيش العراقي،" موضحا ان "شرائح من تلك الصور استخدمت مؤخرا في اجتماعات مغلقة بشان المقار الاميركية في الشرق الاوسط".

وقال المسؤول ان الاقمار "تصور مناطق التدريب التي يستخدمها الجيش العراقي، وتصور الطرق التي تمر بها الدروع العراقية وارتاله الكبيرة."

وتذكر الصحيفة ان مسؤولين عسكريين وخبراء قالوا لها ان هذه الخطوة "تبين قلق القادة الاميركيين من مدى متابعة نظرائهم العراقيين للارشادات الاميركية او اعلام شركائهم في التحالف بكامل تحركاتهم".

وقال جون بايك، مدير موقع الامن العام، وهو موقع الكتروني متخصص بالاستخبارات والقضايا العسكرية، "اعتقد ان لنا ثقة تامة في تسلسل قيادتهم، او في رغبتهم بابلاغنا ما سيقومون به لانهم ربما يخشون من اننا قد نحاول ثنيهم عما يريدون،" في اشارة الى القادة العراقيين.

وترى الصحيفة ان تطور اداء القوات العراقية ينظر اليه ايضا على انه علامة على انها بلغت مستوى من الاستقلالية والكفاءة يامل المخططون العسكريون الاميركيون في بلوغها.

وقال المسؤول العسكري السابق ان "الاخبار السيئة هي اننا نتجسس على العراقيين. والاخبار الطيبة هو علينا فعل ذلك."

واكدت الصحيفة ان هذا المسؤول العسكري السابق ومصادر اخرى تحدثوا عن هذه العملية شريطة عدم الكشف عن اسمائهم بسبب حساسية القضية، مشيرة الى ان البنتاغون ووكالات استخبارية اميركية رفضوا التعليق على هذه المعلومات.

وتواصل الصحيفة قولها "على اية حال ان توسيع المراقبة من طريق الاقمار الصناعية تاتي في وقت ينشغل فيه الجيش العراقي بسلسلة من العمليات واسعة النطاق لاعادة سيطرة الحكومة على مناطق من بينها مدينة الصدر في بغداد ومدينة الموصل ".

وتواصل الصحيفة تعليقها انه على الرغم من العيوب التكتيكية، الا ان عمليات الجيش العراقي ظهرت كنجاح كبير، وتبيان على ان الجيش العراقي يبرز قوة مقتدرة، وهو الذي كان ينظر اليه على انه غير فاعل، ان لم نقل غير كفوء.

وتشير الصحيفة الى ان الادميرال مايكل مولن، رئيس هيئة الاركان المشتركة، كان قد قال في الشهر الماضي "انهم حركوا فرقة عسكرية في غضون ايام قلائل. وقبل عام من الان لم تكن القوات العراقية قادرة ابدا على تحريك العدد الكفوء من القوات."

وذكرت الصحيفة ان الاراضي العراقية كانت نقطة تركيز اقمار تجسس اميركية على مدى قرابة عقدين من الزمان. واستخدمت تلك الاقمار في التقاط صور عن مواقع اسلحة يشك في انها كيماوية او بيولوجية قبل الحرب، مع ان تلك الشكوك لم تثبت، واستمر استخدام تلك الاقمار في رصد حركات التمرد ودخول السلاح المزعوم من ايران.

وتضيف الصحيفة ان الاقمار التجسسية تعد جزءا من ترسانة استخبارية واسعة نشرت في العراق، ومن بينها محطة واسعة تابعة لوكالة المخابرات المركزية CIA، ومعدات انصات ترصد قسما كبيرا من حركة الاتصالات، فضلا عن طائرات مسيّرة، وغيرها من الطائرات.

لكن في الشهور الاخيرة، كما تنقل الصحيفة عن مسؤولين، ركزت الاستخبارات الاميركية اجهزة فضائية عالية الدقة على عمليات الجيش الاميركي، واستخدمت التحليل الصوري لرصد تلك الوحدات وعلامات استعداداتها للانتشار.

وقال المسؤول العسكري السابق ان "ما تستطيع ان تفعله الاقمار ولا تستطيع الطائرات المسيّرة Predators- ان تفعله هو انها ترى البلد باكمله،" واضاف "انها تستطيع رصد اية تحركات كبيرة يوميا. وبان الفرقة الرابعة العراقية في هذا المكان، وبان القوات العراقية الخاصة تحركت من هذا المكان، وبان ١٢ الية عراقية تحتشد في جنوب سامراء."

وتتابع الصحيفة قولها ان مسؤولي الاستخبارات الاميركية شددوا على ان الاقمار لا تتحول عن مهامها ذات الاولوية القصوى . ومن بينها متابعة تحركات الارهاب ونشاطات التمرد . الا انها تلتقط صورا اضافية كجزء من روتين عملها المسحي.

كما اكد المسؤولون ايضا، بحسب الصحيفة، ان مراقبة القوات العراقية هذه لا تعكس وجود علاقة عدائية. وقالوا ان الجيشين يواصلان التنسيق المشترك وينفذان عمليات مشتركة، والتعاون مع فرق تدريب اميركية ترافق وحدات من الجيش العراقي. وتخدم هذه الاقمار المسؤولين الاميركيين بصفتها وسائل مستقلة لمتابعة تلك التحركات العسكرية.

وقال مسؤولون ان اقمار المراقبة ترمي بدرجة كبيرة الى ان تؤكد للقادة الاميركيين معرفتهم باماكن عمليات الجيش العراقي كي لا يحدث تصادم بين الجيشين.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في الاستخبارات الاميركية قوله "عندك جيش مستقل تابع لدولة مستقلة وينفذ عمليات مستقلة،" مضيفا "ولمعرفة اماكن تحركات هذا الجيش ينبغي الا تكون هناك نتائج غير مقصودة."

واشارت الصحيفة الى انها اتصلت بالناطق باسم "مكتب الاستطلاع الوطني"، وهو وكالة استخبارية اميركية مقرها شانتلي، التي لم يكن وجودها سرياً حتى العام ١٩٩٢، رك اوبورن، ولكنه رفض التعليق على هذه المعلومات.

واكتفي الناطق بالقول "ما دام الامر يتعلق بسياستنا العامة، فليس بوسعنا مناقشة مهامنا".

الحرب في العراق تؤثر على دعم العسكريين للجمهوريين في الانتخابات الرئاسية

واشنطن/ وكالات

بعد خمسة اعوام على الحرب في العراق التي فقدت التأييد الشعبي الكبير لها، قد يميل العسكريون الاميركيون المعروفون بانتخابهم تقليديا للحزب الجمهوري، الى كفة الحزب الديمقراطي اثناء الانتخابات الرئاسية المرتقبة في تشرين الثاني.

واوضح لورانس كورب الخبير العسكري في مركز التقدم الاميركي وهو مجموعة فكرية يسارية "منذ نهاية حرب فيتنام وبداية الجيش الاحترافي في ١٩٧٣، كان العسكريون يميلون للتصويت اكثر للحزب الجمهوري".

لكن "هذا العام سيكون تصويت العسكريين موزعا بشكل اكثر تساويا بدلا من التصويت بكثافة مع الجمهوريين" كما توقع كورب الذي كان مساعدا لوزير الخارجية في عهد الرئيس الراحل رونالد ريغان.

كما توقع ان يحصل المرشح الجمهوري جون ماكين "على نصف الأصوات على افضل تقدير"، مقابل "نسبة من ٣ الى ١ لصالح الجمهوريين في الانتخابات الرئاسية في ٢٠٠٤".

والعامل الرئيسي لهذا التراجع هو النزاع في العراق الذي اسفر عن سقوط ٤١١٣ قتيلا اميركيا منذ ٢٠٠٣ وباتت تواجه بسببه الادارة الاميركية انتقادات حتى داخل مؤسسة الجيش، بالرغم من التقدم المسجل اخيرا على جبهة الامن.

ويصعب في الواقع تحديد تصويت العسكريين بسبب واجب التحفظ في الجيش التابع للسلطة المدنية. لكن المعلومات النادرة المتوفرة تكشف تراجعا متزايدا لدعم سياسة الرئيس جورج بوش مما قد ينعكس سلبا على حزبه.

وافاد استطلاع للراي اجرته صحيفة لوس انجيلس تايمز في اواخر ٢٠٠٧ وشمل ١٤٦٧ شخصا بينهم ٦٣١ عسكريا ومقاتلين قدامى مع عائلاتهم ان نحو ست عائلات عسكريين من اصل ١٠ (٥٧٪) يعتدون ان الحرب في العراق لا تستحق العناء وهي نتيجة قريبة من تلك التي شملت السكان كافة (٦٠٪).

قوات امريكية

وعندما سئلت عن الحزب الذي تثق به اكثر لادارة المواضيع التي تهمها، ايدت ٣٩٪ من العائلات الحزب الديمقراطي مقابل ٣٥٪ للحزب الجمهوري (نسبة تأييد الرأي العام ٣٩٪ للديمقراطيين و٣١٪ للجمهوريين).

وبحسب استطلاعات الرأي السنوية لمجموعة الصحافة المتخصصة "ميليتري تايمز" لدى قارئيها فان نسبة الارتياح في اوساط العسكريين لسياسة جورج بوش تدهورت من ٦٠٪ في ٢٠٠٥ الى ٤٨٪ في ٢٠٠٧,

وتبقى معرفة ما اذا كان المرشح الديمقراطي باراك اوباما سيتوصل الى قلب المعادلة بالرغم من افتقاره الى الخبرة العسكرية والسمعة التي التصقت منذ مدة طويلة بالديمقراطيين المتهمين بـ"التراخي" في مجال الدفاع، في مواجهة الجمهوري ماكين بطل حرب فيتنام الذي يجذب الناخبين العسكريين.

وراى بيتر فيفر الاختصاصي في العلاقات بين المدنيين والعسكريين في جامعة ديوك والمستشار السابق في ادارة بوش "ان الجنود الذين خدموا في العراق يريدون كسب هذه الحرب لكي لا تذهب تضحياتهم سدى.

ورسالة ماكين الذي يعد بالنصر قبل رحيل القوات اكثر اغواء من رسالة اوباما الذي يدعو الى انسحاب سريع" من العراق.

لكن على الجبهة الاجتماعية سجل اوباما مؤخرا نقاطا بدعمه قانون يقدم دعما ماليا للمقاتلين السابقين في حربي العراق وافغانستان الراغبين في استعادة الدراسة، الامر الذي كان عارضه بوش والسناتور ماكين.

وهذه مسألة حساسة خصوصا وان ادارة بوش اتهمت غالبا بعدم تقديم ما يكفي من العتاد الحديث والعناية الطبية الملائمة للجنود.

واخيرا يملك سناتور ايلينوي الديمقراطي ميزة اخرى.. "فالناخبون الذين يستميلهم اكثر من غيرهم هم الافارقة الاميركيون والشبان، وهاتان المجموعتان تشكلان غالبية في صفوف العسكريين" على ما ذكر فيفر.

فنسبة الاميركيين من اصول افريقية داخل الجيش تقدر بحوالى ١٧٪، (من اصل ١,٤ مليون عسكري) مقابل ١٣٪ على الصعيد الوطني.

الخارجية: لا حصانة للمتعاقدين الامنيين

بغداد/ وكالات

أعلن وزير الخارجية، هوشيار زيباري، أن عناصر وأفراد شركات التعاقد الأمنية الخاصة العاملة في البلاد لم يعودوا محصنين من سلطة القضاء العراقي، وذلك في أعقاب التوصل لاتفاق بين مسؤولين عراقيين وأمريكيين.

وقال زيباري في تصريح لـ CNNإنه قدم تقريراً حول ذلك للبرلمان خلال جلسة مغلقة.

وكانت قضية الحصانة لأفراد الشركات الأمنية الخاصة قد شكلت واحدة من القضايا العالقة في المحادثات بين الجانبين الأمريكي والعراقي حول الاتفاق الأمني النهائي.

وقال البرلماني، محمود عثمان، في تصريح صحفي إنه حضر الجلسة المغلقة للبرلمان الثلاثاء الماضي وأن البرلمانيين العراقيين كانوا سعداء للنتيجة التي تم التوصل إليها مع الجانب الأمريكي.

وأضاف عثمان: "لقد أوضح زيباري كل شيء لأعضاء البرلمان وقال لنا إن المفاوضات مازالت جارية وأننا لم نتوصل لاتفاق نهائي بعد.. ويعتقد زيباري أن هناك بعض التطورات الجيدة."

وكانت عدة حوادث قتل تسبب بها عناصر في الشركات الأمنية الخاصة قد أدت إلى إثارة الرأي العام العراقي ضدها، وخصوصاً التجاوزات التي ارتكبتها شركة "بلاكووتر"

وكانت مصادر مطلعة بوزارة الخارجية الأمريكية قد قالت أن شركة الخدمات الأمنية الخاصة "بلاكووتر" قد تضطر إلى مغادرة العراق قبل حلول الصيف، على خلفية تورط عناصر الشركة التي تتولى حماية الدبلوماسيين الأمريكيين بالعراق، بمقتل ١٧ مدنياً عراقياً.

وأكد مسؤول بالخارجية الأمريكية، أن مهمة شركة بلاكووتر في العراق، من المقرر أن تنتهي في أيار ٢٠٠٨، فيما أشار مسؤولون آخرون إلى أن واشنطن قد تتخلى عن الاستعانة بالشركة، التي يوجد مقرها الرئيسي بولاية "نورث كارولينا"، بعد ذلك التاريخ.

يذكر ان وزير الدفاع الأمريكي قد دعا العام الماضي، إلى مراجعة قواعد عمل شركات الأمن الخاصة العاملة إلى جانب الجيش الأمريكي، بحيث تخضع لإشراف مباشر من وزارة الدفاع "البنتاغون".

وأشار غيتس إلى أن شركات الأمن الأمريكية في العراق لديها حوالي ٢٥ ألف موظف، تقوم وزارة الدفاع بتوظيف نحو ٧٣٠٠ فرد فقط من بينهم، فيما يتم التعاقد مع باقي هؤلاء الموظفين والشركات الخاصة من دون علم البنتاغون.